

الاعتراف الحكومي باتحاد الطلبة العام مهمة ملحة!

المهندس الاستشاري سلام ابراهيم كبة

يوم 14 نيسان
بتاريخ الطلبة نيشان
بها اليوم تفجر بركان
لكل الطلاب الاحرار

بها اليوم وكفوا عمال
يحمون الطلبة الابطال
يصدون الشرطة بجاكوج
وبافكار قادة نضال

بها اليوم ماتوا ابطال
لكن ماماتت افكار
للساعة دمكم فوار
جعفر وقيس وشمران

في 14 نيسان من كل عام تمر علينا ذكرى تأسيس اول منظمة طلابية مهنية اجتماعية ديمقراطية في تاريخ العراق السياسي الحديث وتاريخ المجتمع المدني في بلادنا، وهذه المنظمة هي اتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق (اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية او اتحاد الطلبة العراقي العام). وكان تأسيس هذه المنظمة عام 1948 تتويجا لنضالات الحركة الطلابية وانعطافة حقيقية في تاريخها، ليعقد اول مؤتمر طلابي في ساحة السباع وبمشاركة 250 مندوبا يمثلون 56 مدرسة ثانوية ومعهد وكلية من اصل 71 مؤسسة موجودة آنذاك ليعلنوا عن تشكيل اتحاد الطلبة العراقي العام. كما جاء التأسيس بعيد وثبة كانون المجيدة في 1948/1/27 حين تظاهر ابناء الشعب العراقي، وفي مقدمتهم العمال والفلاحين، وكذلك الطلبة وباقي الفئات الاجتماعية، وقدموا عشرات الشهداء، في سبيل ايقاف والغاء معاهدة بورتسموث التي كان التفاوض جار عليها بين الحكومتين العراقية والبريطانية. ومهد لتأسيس اتحاد الطلبة النهوض الديمقراطي الواسع والتصاعد في نضالات الحركة الوطنية العامة والحركة النقابية والعمالية. استطاع عمال بلادنا في فترة 1944-1945 من فرض تنظيمهم النقابي العلني، واضطرت السلطات على الرضوخ لبعض مطالب شعبنا وطبقتنا العاملة ومنها اجازة 16 نقابة عمالية في بغداد والبصرة والعمارة.

الا ان بداية المواجهة بين الحركة الطلابية العراقية والسلطات الحاكمة ترجع الى عام 1926 بالاضراب الطلابي في الاعدادية المركزية ببغداد، والمرتبط بما سمي حينها بقضية الاستاذ السوري النصولي! وكذلك الى تاريخ 1928/2/8 عندما تظاهر الطلاب ضد زيارة الداعية

الصهيوني الفريد موند، وفيها اعتقل حسين الرحال وزكي خيري وعاصم فليح ومهدي هاشم وعبد القادر البستاني وعزيز شريف!

انتخب مؤتمر السباع الاستاذ جعفر اللبان اول رئيس لاتحاد الطلبة العراقي العام، وكان شعار الاتحاد المركزي (في سبيل حياة طلابية حرة... في سبيل مستقبل افضل)، وانتمى الاتحاد الى اتحاد الطلبة العالمي عام 1950، وفي 14 شباط 1951 صدرت اول جريدة طلابية ناطقة باسم الاتحاد وهي "كفاح الطلبة". وحضر المؤتمر الشاعر الكبير الجواهري، والقي قصيدة (يوم الشهيد) في تأبين اخيه (جعفر) الذي سقط في وثبة 1948. بعدها قامت السلطات الملكية بحملة بوليسية شرسة للانتقام من الشعب والمنظمات السياسية التي شاركت في وثبة كانون، واعتقلت فيها كوادر وقادة في اتحاد الطلبة العام، واجبر الاتحاد على العمل السري!



في بريطانيا تأسست جمعية الطلبة العراقيين في المملكة المتحدة عام 1952، وفي عام 1953 تأسست جمعية الطلبة العراقيين في النمسا، ونظمت الجمعيتان مع الطلبة العراقيين في فرنسا وبلجيكا وسويسرا صيف عام 1954 اول "ملتقى للطلبة العراقيين خارج الوطن". واستمرت الجمعيات الطلابية العراقية في اوربا منذ تأسيسها في السعي لتحقيق مهامها الطلابية والوطنية كجزء من اتحاد الطلبة العراقي العام، وساهمت في النشاطات المدافعة عن ثورة تموز، وفي معارضة انقلاب شباط 1963 والتنديد به.

لاتحاد الطلبة العام دور اساسي في التحشيد الجماهيري الى جانب المنظمات المهنية والقوى السياسية آنذاك ابان انتفاضات شعبنا 1952 و 1956، وقد التهب الشارع العراقي و نزلت الملايين من العراقيين الى الشوارع في بغداد والمحافظات وشارك الطلبة بزخم كبير، كما ردت الشرطة كعادتها بشراسة، وسقط عدد كبير من الطلبة بين شهيد وجريح، وحصلت اعدامات للمناضلين في مدينة الحي!

انعقد المؤتمر الثاني للاتحاد على قاعة الشعب وبحضور الزعيم عبد الكريم قاسم في 16/2/1959، وافر المؤتمر تغيير اسم الاتحاد ليكون "اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية"، وانتخب الاستاذ مهدي عبد الكريم رئيسا له (استشهد اواسط الثمانينات نصيرا في كردستان العراق). وضيّف اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية عام 1960 المؤتمر السادس لاتحاد الطلاب العالمي في بغداد، كما ترأس عام 1961 قيادة اتحاد الطلبة العالمي، وهو لا يزال يشغل فيها لليوم مقعدا في اللجنة التنفيذية، كما شغل د. مهدي الحافظ اواسط الستينات وبداية السبعينات كرسي ممثلية الاتحاد لدى اتحاد الطلبة العالمي. احتل اتحادنا مواقع قيادية في اتحاد الطلبة العالمي بحيث شغل منصب السكرتارية للفترة من 1961 الى 1971، وشغل منصب نائب الرئيس للفترة من 1971 الى 1977!

تعرض اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية وبقيّة المنظمات الديمقراطية في انقلاب رمضان الاسود 1963 الى العنف والارهاب، بعد ان نبحت ثورة 14 تموز 1958 بسكين البعث، ومافعله البعثيون عند استلامهم السلطة عام 1963 هو جوهر ما فعلوه في فترة حكم

صدام حسين وما يفعلونه اليوم تحت يافطة المقاومة، وهي بريئة منهم، فالبعث هو البعث..! ومع هذا الانقلاب لاحت بشائر الاستعمار القديم والاستعمار المقنع الجديد تلوح من جديد مما حدا بالحركة الديمقراطية ومنها اتحادنا "اتحاد الطلبة العام" التحول الى العمل السري مع محاولات الحكام الجهلة تزييف الحياة الديمقراطية والحزبية بابتذال وتزوير العمل المهني والاجتماعي والشعبي، وانتشار الفساد واللابالية والانتهازية والوصولية في اجهزة الدولة، واطلاق الصحافة المأجورة لفرض سياسة الفرع والتهديد بالويل والثبور.

لقد شنت قطعان الحرس القومي حملة ارهابية دموية كان من نتائجها مقتل واعتقال وفصل الآلاف من الطلبة، وتحولت المدارس والجامعات والملاعب الرياضية الى معتقلات ومسالخ بشرية يمارس بها شتى انواع التعذيب والاغتصاب وانتزاع البراءات من خيرة ابناء الشعب. واصدرت حكومة الانقلاب الفاشية قانونا حرمت فيه نشاط كافة المنظمات الديمقراطية ومنها (اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية) واستولت على مقراته في بغداد والمحافظات وحولتها الى مراكز للقتل والتعذيب، واستشهد في الاشهر التسعة التي اعقبت الانقلاب العشرات من الكوادر الطلابية العراقية ذات السجل النضالي المشرف، ومنهم عدنان البراك، صاحب المرزا، فيصل الحجاج، فاضل الصفار، عبد الخالق البياتي، محمد الوردى، مهيب الحيدري، عبد الله هاشم الرماح، منذر ابو العيس والعشرات من الشهداء الاباطل.

ورغم التضحيات الكبيرة التي قدمها الاتحاد فقد نهض من جديد في الفترة 1964 - 1965، وبدأ بتشكيل لجان طلابية اتحادية في عدد من المدارس الثانوية والمعاهد والكليات اخذت تواصل العمل بصورة سرية للغاية، وعلى ضوء ذلك تشكلت قيادة جديدة للاتحاد! وانعقد المجلس الاتحادي الثاني في تشرين الثاني 1965، واصدر المجلس تقريراً عاماً حول واقع الحركة الطلابية العراقية والواقع التعليمي التدريسي، وأكد على وحدة الحركة الطلابية العراقية وتنشيط العلاقة مع المنظمات الطلابية العربية واتحاد الطلبة العالمي!

في عام 1967 قررت قيادة اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية المشاركة في الانتخابات الطلابية تحت اشراف حكومي، ليكتسح اتحادنا الانتخابات بتحقيقه 80% من مجموع اصوات الطلبة، مما اضطر الحكومة لإلغاء الانتخابات وعلان حملة ملاحقة شرسة ضد زميلانا وزملانا، وعقد الاتحاد مجلسه الاتحادي الثالث في 11/ايار/1967 رغم مضايقات السلطة!

قررت قيادة اتحاد الطلبة العام خوض الانتخابات الطلابية تشرين الثاني عام 1969 رغم انتشار العنف والعسف المغلفين الى حدود كبيرة، إذ لم يكسر الحاكمون عن انيابهم بعد، خاصة ولم يكن قد مرّ على عهد البعث الاوّل سوى ما يزيد قليلاً على 6 اعوام! وكان الهدف الرئيس من خوض المعركة الانتخابية: زج الجماهير الطلابية في ممارسة حقوقها، وتحدي جلاوزة وموظفي وارياب وانصار النظام. لقد فاز انصار البعث كما هو متوقع عبر التزوير والقمع والملاحقة، الا ان قيادة اتحاد الطلاب العالمي رفضت الاعتراف بالنتائج بعد مجيء لجنة لتقصي الحقائق من براغ الى بغداد، والاطلاع بشكل مباشر حتى على ضحايا "الاجواء الديمقراطية جدا" الاستثنائية للسلطات! وتحققت العديد من الاهداف التي لم يكن هدف الفوز بالانتخابات محسوماً فيها، ومنها: التثقيف والتعريف بأهمية الممارسات الانتخابية، التحريض على مجابهة ومواجهة المزورين، توسيع القاعدة الشعبية لتشكيلات وتنظيمات الاتحاد وتمرينها لمعارك ديمقراطية لاحقة، زيادة الوعي بأهمية دور الجماهير، رفض القبول بالأمر الواقع والمساومة والاذعان! واستثمر الاتحاد النشاط شبه العلني لفعالياته بداية السبعينات من القرن المنصرم لتقوية عود لجانه وهيئاته الاتحادية، وتعميم خبرته في الحلقات الدراسية، واكتساب المناعة اللازمة لدرء الميول الانتهازية والتوفيقية ولمقاومة محاولات ابتلاعه من قبل الاتحاد الوطني - صنيعة البعث والذي تأسس عام 1961 - وتحريم اي نشاط طلابي خارجه.

ان ما حل بالطالب العراقي في الربع الأخير من القرن المنصرم هو عن جهد واع وتصميم مسبق لسياسة الطغمة الحاكمة لتحويل ابناء الشعب الى قطع من الأرقاء مغسولي الأدمغة والى بوق اعلامي تهرجي. لقد تأكلت المراكز الأكاديمية والتدريسية، وبذل النظام العراقي السابق الجهد لتأطير السايكولوجية الطلابية بالقيم الزائفة للركوع امام الطاغية (بابا صدام) وخدمة مآرب الاسياد في النزعة الحربية، وغرس فيهم عقدة الذنب جراء استخدام الأسلحة الفتاكة لا لتهديد جيران العراق فحسب بل ضد الشعب العراقي والشعب الكردي، وليبقوا في هذا الشرك القاتل في سبيل تثبيت مواقعهم كشرذمة في معسكر اعداء الشعب. واسهم جهابذة الثقافة القومية البعثية ومع تفاقم دور الدولة الكلائية العراقية في قمع الشعب والابتلاع التدريجي لحقوق الانسان والمنظمات الاجتماعية والنقابية العراقية.

تحملت شببية وطلبة العراق الوزر الاوفر جراء نهج عسكرة الثقافة وازدراؤها، وكان المثقف في عرف صدام حسين هو خريج الجيش الشعبي والاتحاد الوطني لطلبة العراق والاتحاد العام لشباب العراق والاتحاد العام لنساء العراق وهيئة الرياضة والشباب واللجنة عدي الاولمبية ومنظمة فدائيي صدام وجيش تحرير القدس.. الخ من الكتائب الفاشية! وعانى التعليم الكثير بسبب القادسيات الكارثية والحصار الاقتصادي وقمع السلطات والميكافيلية لتصبح نسبة القادرين على القراءة والكتابة بالبلاد عام 2003: الذكور- 55%، الاناث- 23%. واراد صدام حسين تسميم افكار الطلاب والشباب وتحويلهم الى ادوات مسخرة لا عقل لها ولا ضمير، يحترفون صناعة الموت واعتبار الموت في سبيل الفاشية والقائد المفدى شهادة، يملأون النفوس بالحقد والكراهية والتعصب القومي، ضد القوميات الاخرى والشعوب المحبة للسلام.

اضطر اتحاد الطلبة العام عام 1979 الى تكثيف عمله من كردستان العراق بسبب قمع السلطات الفاشية، وليناضل من هناك الى جانب القوى الوطنية من اجل اسقاط النظام، وقد بذل الاتحاد طيلة نضال عمله السري ابان العهد الدكتاتوري على فضح الهوية والعقلية الشمولية للدكتاتوريات وفضح وتعرية رموز النظام السابق الهزيلة ومرترقة النظام وواجهاته الكارتونية في منظماته السلطوية وفروعها في المحافظات وما سببته سياسات التبعية من مزار على مصالح عموم الشعب لعدم استيفائها الموضوعية وخضوعها لسوق الفساد والإفساد! وقد ارتبط الاتحاد طيلة سنوات كفاحه السرية وشبه العلنية والعلنية بأوثق العلائق مع اتحاد طلبة كردستان وتبادل معه المشورة والادبيات وشارك في فعالياته، كما شارك اتحاد طلبة كردستان في فعالياتنا وتبادل التهاني في مناسبات شعبنا!

وفي سبيل اعادة نشاط الجمعيات والروابط الطلابية العراقية خارج الوطن، وبإشراف "لجنة التنسيق" في براغ، انعقد الكونغرس التاسع لطلبة العراق الديمقراطيون وروابطهم وجمعياتهم في الخارج في ايلول 1980، في احدى المدن التشيكية! وقد تركزت نشاطات ومهام لجنة التنسيق والروابط والجمعيات الطلابية على العمل التضامني ضد القمع والارهاب في العراق، وفي سبيل دعم نضالات الشعب العراقي وقوات الأنصار في كردستان، وتطبيق الشعار المركزي: التفوق العلمي والعودة للوطن! كما تمكن اتحادنا في المؤتمر الثاني عشر لاتحاد الطلاب العالمي في برلين 1980 من طرد الاتحاد الوطني لطلبة العراق من الهيئات القيادية للاتحاد تمهيداً لفرض المزيد من العزلة عليه، وفضح سلطته الدكتاتورية في العراق! وفي المؤتمر السادس عشر لاتحاد الطلاب العالمي في شهر كانون الثاني عام 1992 في لارنكا/ قبرص جرى تجميد عضوية الاتحاد الوطني لطلبة العراق في اتحاد الطلبة العالمي والى الابد! يذكر ان اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية قد شارك مع اتحاد الشببية الديمقراطي العراقي في كل المهرجانات العالمية للشببية والطلبة في العالم والتي اشرف عليها وفدي (اتحاد اشببية الديمقراطي العالمي) واتحاد الطلبة

العالمي...انتمى اتحادنا الى اتحاد الطلبة والشبيبة العالمي عام 1998،ولديه علاقات ثنائية متميزة بالعديد من المنظمات العربية والعالمية.

كان دور اتحاد الطلبة العام بارز في الانتفاضات الطلابية والجماهيرية الباسلة في ربيع 1982 وربيع 1984 وخريف 1985 والهبة الجماهيرية عام 1986 وايار 1987 وآذار 1991!وفي 2003/4/15 اعلن اتحادنا عن الشروع بالعمل العلني في بغداد مجددا وافتتح مقره المركزي في العاصمة،وفي 2003/5/1 صدرت جريدته المركزية كفاح الطلبة معلنة العودة الجديدة لاتحادنا المناضل.وشرع الاتحاد بالتصدي للمهام الجسام والنهوض بالعراق الجديد لمواجهة مفاهيم التخلف في البرامج الدراسية وفرض افكار لا تواكب العصر وتحط من قيمة المرأة وتشيع روح الفرقة والعداء والاستعلاء بين مكونات الشعب العراقي!وفضح مظاهر انتشار التسلح الميليشياتي العايب بالأمن وقتل الناس الابرياء،الى جانب تدمير البنى التحتية وسوء الاداء الحكومي والتهاون في تقديم الخدمات،وشل الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية وما يتعلق بحياة الناس المعيشية اليومية،والعمل على انقاذ الوطن من مخلفات الحروب والارهاب والاحتلال!وفي سبيل العراق الديمقراطي الفيدرالي التعددي الموحد.

لم يمنح مجلس الوزراء اجازة ممارسة العمل لاتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق طيلة الاعوام التي تلت انهيار دكتاتورية صدام حسين رغم التزام الاتحاد بكل التعليمات والقوانين،ومتابعتة هذا الموضوع مع اللجنة المذكورة والهيئات ذات الشأن.ولا يبدو الموضوع قصور في فهم القوى السياسية المتنفذة وجهل لماهية المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني او انشغال الحكومة العراقية بأمر أكثر اهمية منها الوضع الامني او بسبب فوضى العمل السائدة!بل يتعداه الى نهج محوره هو محاصرة الاتحادات والنقابات المهنية وعموم منظمات المجتمع المدني والحركة الاجتماعية في بلادنا والتضييق على نشاطاتها والتدخل الفظ في شؤونها!يذكرنا ذلك بموقف السلطات الملكية من شرعية اتحاد الطلبة العراقي العام،وموقف الدكتاتورية من المنظمات المهنية الديمقراطية اواسط سبعينيات القرن الفائت،والسياسة الرعناء للمكتب المهني التابع لقيادة قطر حزب البعث المنحل.

اتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق لم ينتظر من الحكومة هذا الموقف غير المنصف،بل توقع منها منحه الاجازة المستحقة واحترام استقلاليته وتكريم الرواد والمباردين والقادة الذين كان لدورهم في بناء الوعي الوطني العام وفي تكريس قيم التمدن والتحضر والتقدم اثر واضح في السعي لاقامة العراق الجديد،والدستور كفل له حقوقه،لذلك ينبغي انصافه،بدلا من تهميشه كما يجري الآن.ولم تتراجع الحكومة العراقية عن مواقفها في هذا الشأن التي لا تبشر بالخير ان تواصلت في الممارسة العملية،مواقف مريبة وغير ديمقراطية بشؤون لا تخص الحكومة ووزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني،بل تسقط في الدعاية الحكومية والانتخابية،لانها تريد ممارسة الحياة الديمقراطية على هواها،وبالطريقة التي تختارها هي رغم انف الدستور،في حين تمارس التدخل في الشأن المؤسساتي المدني بالطريقة الفجة التي لم يمارسها الا البعثيون من قبل،بعد ان جعلوها في خدمة الحزب الحاكم ومرترقته.

نعم،مواقف براغماتية محضة،هدفها السيطرة على النقابات واخضاعها للقوى المتنفذة الامر الذي تعارض مع الف باء الديمقراطية وحقوق الانسان ومفهوم دولة القانون والحكم الرشيد.ومن المؤسف ان لا تلقى المطالبات المشروعة لاتحاد الطلبة العام الأذان الصاغية بل الصمت المطبق من مجلس الرئاسة الموقر الذي يعتبر الضامن على الالتزام بالدستور كما جاء في المادة 67 منه،ولجنة مؤسسات المجتمع المدني،ومجلس النواب الذي يراقب الحفاظ على سيادة القانون.والانكى من ذلك ان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مازالت ترفض الاعتراف بالمنظمات الطلابية وتسوف تنفيذ قرار كانت قد اتخذته يخص الانتخابات الطلابية،ما يؤكد تهيب

غير مبرر من الحركة الطلابية، وعدم ثقة الوزارة بإمكانيات الطلبة في المساهمة الفاعلة في خدمة العراق. وهذا الموقف المتعنت يدعو الى التأمل ويثير الكثير من علامات الاستفهام! يذكر ان اتحاد الطلبة العام كان في طليعة القوى الطلابية الداعية الى ضرورة تنظيم الانتخابات الطلابية داخل المؤسسات التعليمية والعمل على تنظيم العمل الطلابي!

الشبيبة الجامعية اكثر من غيرها تحسسا لمشاكل الازواج الاكاديمية والمناهج التعليمية والتدريسية وانتقادا لها " طالما يدير الجامعات الملاكون ورجال الاعمال والدين سيبقى الجيل الفتى اعمى وجاهل!"، واكثر اندفاعا الى الحركة والعمل والاثارة! تناضل شبيبتنا في سبيل حياة طلابية حرة ديمقراطية، والعمل على تنمية وتطوير قدرات الطلبة والشباب المهنية والابداعية، وتشديد العزم من اجل قضايا الشبيبة والطلبة المطلوبة! وتتخلص المعوقات التي تواجه العملية التربوية التعليمية في العراق اليوم:

• بعد التعليم، وخاصة التعليم العالي والبحث العلمي عن حاجات البلاد وامكاناتها وافاق تطورها.

• جمود المناهج التعليمية في مختلف المراحل (وهي تنتظر المراجعة والنقد والتغيير ارتباطا بتطور الحاجات المجتمعية وطبيعة المرحلة)، وانتشار الاساليب التي تكسر الحفظ والتلقين والتبرير والنفعية بدل الاساليب التي تعلم التلاميذ مهارات العثور على المشكلات وحلها و التفكير الناقد والابداعي، والتي توفر مهارات الاستقراء والاستنباط التي تعد شرطاً منطقياً الى النتائج!

• انتشار مظاهر التعصب بكل اشكاله وصوره في النظام التعليمي والتربوي، وبشكل خاص التعصب الديني والطائفي والقومي.

• تشوه الوعي المجتمعي، وتدنى روح المواطنة، والقطيعة المعرفية، وشيوع ثقافة اللأبالية والروح العدمية!

• الاهمال والتجاهل الفعلي الذي اتخذته حكومات المحاصصات من المعضلات التي تواجه الشباب، كنفسي البطالة، وتزايد مصاعب الحياة المعيشية، وغياب الخدمات الأساسية، وتدهور مستوى التعليم والصحة، وشيوع ثقافة التخلف، واعاقبة دور المرأة الاجتماعي وإسهامها في عملية التنمية وبناء الحاضر والمستقبل ومصادرة حقوقها، والخراب الروحي والمادي المديد الذي ما يزال يتراكم دون حل جذري!

• الاجواء المعيشية الصعبة للكفاءات العلمية وتسربها الدائم الى الخارج، وتدمير الاكاديميين العائدين من الخارج من انعدام الوظائف والاجراءات الروتينية والاستقبال الفاتر وتأخير تعيينهم.

• محاولة حصر قانون الخدمة الجامعية برواتب ومخصصات الاستاذ الجامعي فقط، واهمال تطوره التربوي والعلمي بما يتناسب وروح عصر مجتمع المعرفة، وتأخير تعديل قانون الخدمة الجامعية 23 لسنة 2008 بما يضمن استمرار التدريسي الجامعي في الخدمة لحين تقديمه طلباً بالاحالة الى التقاعد، خصوصاً من هم بدرجة استاذ واستاذ مساعد!

• سرعة تنفيذ القرارات اللامدرسة كقرار احالة التدريسيين الجامعيين (مدرس واستاذ مساعد واستاذ) الى التقاعد من قبل رئاسة بعض الجامعات وعمادات الكليات، وباعداد لا تصدق ضمت خيرة التدريسيين المعروفين بالنزاهة والجد والوفاء للوطن والحاصلين على شهاداتهم من ارقى الجامعات الغربية والشرقية والاوربية ومن جامعات امريكا وغيرها! ان اكثر الذين احيلوا الى التقاعد هم من الذين لم يتركوا الوطن وفضلوا بيع ما يملكون لمواجهة الحصار الظالم، وهم الذين واجهوا الارهاب وهجروا من بيوتهم بعد ان

- سيطر الارهابيون عليها بكل ما فيها من اثاث وسيارات،بالاضافة الى تعرض اولادهم للخطف ودفع فدية الافراج عنهم!
- تواضع البنية التحتية للعلوم،واقامة المشاريع التعليمية،سواء الدراسات الاولية ام الجامعات ام مدن العلم(التي يمكنها من جذب افضل العقول من الخارج)ام مشاريع البحث العلمي والتطوير.وافتقار البنى التحتية للمؤسسات التعليمية الى الكثير من الادوات والمستلزمات اللازمة لعملية تعليمية مثالية،والكثير من الاقسام العلمية لاسيما على مستوى الدراسات العليا مازالت مغلقة لحد اليوم تحت ذريعة اقتقار جامعاتنا للكوادر العلمية الضرورية لفتح مثل هذه الاقسام!
- معاناة السلك التدريسي والتعليمي من انصاف المتعلمين والمتقنين والعناصر التي تمارس دورا مخابراتيا وتجسسيا.
- التأرجح الجامعي بين الهوية الاكاديمية وممارسات الرعاع وانصاف المتعلمين المحسوبين على طلاب الجامعات وكلياتها!والمرتبطين بميليشيات طائفية او جيوش طوائف لا علاقة لهم بالاسلام الا من حيث استفزاز الاخرين حتى ان كانوا من ابناء الطائفة الواحدة!
- انتقال مواكب العزاء الحسينية من الساحات العامة والحسينيات والمساجد الى باحات الكليات وقاعاتها وحدائقها ومكتباتها،وتحول كليات مرموقة كالاعلام والاداب والتربية في جامعة بغداد الى حسينيات ومواكب عزاء عاشورية بالمعنى الكامل للعبارة!الطميات..وردات..بصوت جهوري قوي ينطلق من احدث الاجهزة الالكترونية!
- ترويع الهيئات التدريسية،وقتل الاكاديميين(آخرها اغتيال د.محمد حسن العلوان عميد كلية الطب في الجامعة المستنصرية و د. زيد عبد المنعم علي الاخصائي في المركز العراقي لبحوث السرطان في آذار 2011)،ومغادرة آلاف الاساتذة المهديين الوطن،وتواصل ظاهرة رسائل التهديد التي ترهب الاساتذة والطلبة،بما يؤدي الى تعثر العملية التربوية وتعطيل العمل الاكاديمي وقمع حرية التعبير وهجرة العقول الى الخارج،واعاققة تحقيق التقدم الاجتماعي والتكنولوجي.
- ضعف مراقبة ومتابعة المنظمات والمؤسسات التعليمية الدولية والامم المتحدة للعملية التربوية التعليمية في البلاد ومعوقاتها!بما فيها اللجنة الدولية للتضامن مع اساتذة الجامعات العراقية!
- الامية!
- فضائح الفساد!آخرها التلاعب الخطير في سجلات طلبة جامعة بغداد،وبيع درجات الطلاب المتفوقين والناجحين لأفراد او طلاب حصلوا على درجات ضعيفة!وموظفين وبعض السياسيين في دوائر الدولة لغرض الحصول على البعثات والزمالات الدراسية والايادات!
- انقطاع الطلبة عن الدراسة!واستمرار التسرب الدراسي لدى طلبة الدراسة المتوسطة والاعدادية.
- الاساءة المتعمدة الى التعليم الحكومي الذي يحتضن كافة طبقات الشعب دون استثناء او تمييز!!
- اهمال الدولة العراقية للتعليم الجامعي،وعدم تقديرها لدور الجامعة في التنمية!والدولة في احسن الحالات تعتبر الدعم المادي للجامعات وللعلماء والبحث العلمي دعما يسجل في خانة الاموال المفقودة،فكل ما يصرف على الجامعة من غير رواتب الاساتذة(علما ان الرواتب لازالت تشكل اكثر من 80% من ميزانيات الجامعات)هي اموال ضائعة!

- محاولة تغيير اسماء مدارس كان التخوف منها في فترة حكم اعلى دكتاتورية شهدها التاريخ، وحاول من حاول من جلاوزة النظام البائد تغييرها، لكن المحاولات فشلت....الى اسماء طائفية ودينية!
- تصاعد استثمارية التعليم الاهلي، ومحاولات احتواء المعلم والمدرس صاحب الرسالة التعليمية في دائرة اية مدرسة تدفع اكثر، ومنح الشهادات لمجرد دفع اجور التعليم والتسجيل في مؤسسات التعليم الاهلي! وثقل اعباء اجور الدراسات المسائية والجامعات الاهلية التي ترهق كاهل الطلبة وتقف حاجزا دون تحقيق طموحاتهم.
- الهوة المتزايدة بين التعليم العالي الرسمي والتعليم العالي الاهلي في ترصين العملية التعليمية والتربوية وتحقيق قفزة نوعية في ادائها، والسعي باستمرار لتنشيط مفاصلها ومعالجة مشاكلها.
- التراخي في ايجاد هيكل اداري يضمن ابقاء مؤسسات التعليم الاهلي تحت اشراف الدولة ضمانا لتنمية المصالح العلمية والوطنية العليا، على ان لا يمتد الى الامور الادارية والعلمية الاخرى، وينسجم مع توجيه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشأن مؤسسات التعليم العالي الاهلي.
- عدم تكفل الدولة بتوفير بعض المستلزمات المادية للتعليم العالي الاهلي، وخاصة ما يتعلق بالابنية والاجهزة والمستلزمات، وتقديم القروض والمنح التي تسددها الكليات الاهلية على اقساط، وشمول المؤسسات التعليمية الاهلية بمبدأ الاعفاء الضريبي، وشمول التدريسيين والعاملين في مؤسسات التعليم العالي الاهلي بالامتيازات والحقوق التي يتمتع بها اقرانهم في مؤسسات التعليم العالي الرسمي.
- اقدام وزارة التعليم العالي في نزع الصفة القانونية عن مؤسسات تنشأها عقول علمية وخبرات اكااديمية وطنية، كمؤسسات التعليم عن بعد او التعليم المفتوح! بدل دراسة المشروعات المقدمة بشأن لوائح التعليم الالكتروني، وتسجيل تلك المؤسسات العلمية خدمة لطلبتنا واساتذتهم وتطويرا للتعليم العالي العراقي الذي يعاني من نواقص وسلبيات تكاد تطيح بمكانته ورسالته التي حصدها طوال مسيرة الدولة العراقية منذ تأسيسها!
- تصاعد استثمارية التدريس الخصوصي عن طريق المجموعات والدفع بالعملة الصعبة!
- الرسوم التعجيزية على كل المستويات ابتداءا من الكليات والمدارس المسائية، وبدل ان توزع الكتب والقرطاسية مجانا يلزم الطلبة دفع ثمنها، لتشكل المصاريف الجديدة عبئا ثقيلا على اكتاف الفقراء والمعدمين!
- تدنى التعليم المهني بفروعه (الصناعي والتجاري والزراعي والفنون التطبيقية)! وعزوف الطلبة عن الالتحاق به بحجة ضبابية المستقبل الذي ينتظرهم!
- تواضع التخصيصات الحكومية الاستثمارية لتطوير قطاعات التربية والتعليم! وتخفيض الموازنة الاستثمارية للتعليم العالي الى ما نسبته 0.2% من الموازنة العامة لعام 2009!
- الروتين الحكومي الذي ادى ويؤدي الى تعطيل صرف المنح التي تحصل عليها الجامعات، واطلاق صرف تلك الاموال في مجالاتها المقررة لها!
- محاولات احتواء مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات المهنية والنقابية ذات العلاقة سياسيا وماليا واداريا، والتصعيد في التدخلات الفظة بانتخابات هذه المنظمات، وتهديد بعض مجالس النقابات (كما حصل مع نقابة المعلمين) وذلك باتخاذ اجراءات حكومية وقضائية اذا لم تدعن لارادة اللجنة الوزارية بتسليم كل شؤون النقابة واموالها الى اللجنة

التحضيرية، وليس الى المجلس الجديد الذي ينتخبه منتسبو النقابة، وتعيين قيادات المنظمات ودفع الرواتب المجزية لهم...الى جانب ضعف الاواصر بين التنظيمات الطلابية العاملة المساهمة في بناء النظام التعليمي العراقي، وتحقيق مطالب طلبة العراق!

• احجام الحكومة العراقية عن الاستفادة من تجارب اتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق في الحرص على التفوق العلمي والدراسي وعكس وجه العراق المشرق! ومواصلة التعليم خدمة للوطن رغم الظروف غير الاعتيادية التي يمر بها بلدنا العزيز، وفي النضال من اجل حقوق الطلبة العادلة.

• تدخلات وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني في شؤون مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات المهنية والنقابية، الامر الذي يستلزم اعادة تعريفها وتحديد مهماتها وفقا للدستور، اذ اصبحت اداة بيد السلطة التنفيذية للتدخل والسيطرة على شؤون هذه المنظمات!

• عرقلة النضال المهني لالغاء كافة القرارات التي تعرقل العمل النقابي وخاصة قرار مجلس الحكم رقم(3) لسنة(2004) والامر الديواني(8750) لسنة(2005) والمتعلق بتجميد الأرصدة والتصرف بأموال النقابات.

• احجام القيادات السياسية عن الاقتناع بمفهوم استقلالية الجامعة والحرية الاكاديمية ومراجعة مواقفها من حرية الفكر والتعليم الجامعي، واعادة النظر في اقسام السياسة والدين داخل المؤسسات التعليمية. والانتهاكات المستمرة للحرم الجامعي وبحجج واهية! وتجاوز الدستور والقوانين النافذة التي تؤكد على احترام الجامعات والمعاهد والمؤسسات العلمية واستقلاليتها! والاستخدام غير المبرر للقوة داخل المرافق الدراسية! ومواصلة الضغوطات والتدخلات السياسية والحزبية وتأثير الولاءات دون الوطنية في عمل المؤسسات التعليمية والجامعات العراقية من قبل الجهات الحزبية والرسمية للتأثير على العمل والنهج الاكاديمي العلمي، وجره الى التأثيرات والتجاذبات والمحاصصات السياسية والطائفية! وتحويله الى ساحة لتصفية الحسابات السياسية!

• الضائقة المعيشية لطلبة الجامعات وطلبة الدراسات العليا، وطلبة التعليم التقني.. وطلبة الاقسام الداخلية.

• الفرص غير المتساوية بخصوص البعثات الدراسية والقبول في الدراسات العليا سواء داخل العراق او خارجه!

• مشاكل الاقسام الداخلية، وبقاء بعضها مغلقا بسبب الظروف الامنية، لاسيما في الدراسات العليا.

• فوضى الامتحانات وافتقارها الى التنظيم وغياب سلطة القانون عليها وتدني الرقابة ومجانبة الغش!

• الفرص المحدودة التي يواجهها اكثر من مليون من شباب المنفى، العاجزين عن العودة، في البلدان المضيفة لمواصلة تعليمهم ومعيشتهم. ولا يلتحق كثير منهم بالدراسة حتى عندما يكون التعليم مجانيا، بل ان بعضهم تعرض الى الضغط للالتحاق بالجماعات الارهابية والعصابات الاجرامية.

• استياء الطالبات من استمرار القيود التي تفرضها جهات متنفذة داخل الحرم الجامعي على حريتهن في ارتداء الازياء والزمان بالتحجب!

- الاقحام الدائم للدين في حياة الاطفال وفرض الحجاب،الى جانب مشاكل عمالة الاطفال والمعيشة في الشوارع والأيتام والأطفال العجزة والاطفال الذين تتناقض اوضاعهم مع القانون.
- تجاهل محنة ايتام العراق،والذين لم يلقوا الرعاية الخاصة،بل ان عددا كبيرا منهم لم يذهب الى المدرسة بسبب سوء اوضاع عائلاتهم المادية ما يدفع بعضهم الى العمل في مهن مختلفة،ويقدر عدد الايتام في العراق ممن نقل اعمارهم عن 18 عاما بقرابة مليون طفل،ثلث هذا الرقم اصبحوا ايتاما بعد الاحتلال الامريكى للعراق بسبب الهجمات المسلحة التي نفذها الجيش الأمريكى واعمال العنف المستمرة في العراق فيما كان الباقون قد فقدوا آباءهم في حروب سابقة او خلال الحصار.هناك الكثير من الايتام في الريف العراقي انصهروا بمزارع احوالهم او اعمامهم،الا ان الخوف الاكبر على الاطفال الايتام داخل المدن المشبعة بالمغريات والعنف واختلال الضوابط الاجتماعية.
- تواضع المكتبات العامة في المدن العراقية.
- تواضع المصادر والمراجع العلمية الحديثة لطلبة البحوث والدراسات العليا!
- ضعف مشاركة الاساتذة في المؤتمرات العلمية!
- غياب النوادي الثقافية والورش الفنية ومراكز العلوم عن كليات الجامعات!
- تردى الصحة المدرسية،والمعانة من تردي الاوضاع الصحية في البلاد ارتباطا ببقاء قرارات صدام حسين حول مبادئ السوق في المستشفيات العامة ووجوب تحول المراكز الصحية الى وحدات للتمويل الذاتي سارية المفعول.
- تجاهل الحكومة المركزية للخطوات التي اتخذتها حكومة اقليم كردستان ضمن مشروعها لتطوير نظام الدراسة في المراحل الابتدائية والثانوية،والاستفادة من هذه التجربة.
- ازدياد التحديات امام المدرسة في مجال تقديم تعليم ذي كفاءة عالية لمواجهة العولمة(نتيجة الثورة المعرفية والتكنولوجية)من حيث مضمون التعليم وطرائقه ووسائله!وتراخي وزارة التربية،التي لديها فائض ميزانية،بتجهيز المدارس باجهزة الكمبيوتر،لترك الامر الى رحمة منظمات المجتمع المدني التي تزود عددا محدودا جدا من المدارس ببعض الأجهزة.
- تعزز شخصيات ديمقراطية عراقية داخل العملية السياسية الجارية اليوم في بلادنا ومن خارج هذه العملية السياسية بعضويتها اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية في فترة العمل الطلابي .. لقد اسهم اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية بالدور التربوي البناء لتتخرج في مدرسته الكوادر المهنية الاختصاصية ، من معلمين واطباء ومهندسين واقتصاديين وتربويين .. وليرفد الحركة الوطنية العراقية بالكوادر السياسية الجسورة!
- نقف اجلالا واكبارا امام التضحيات الجسام التي قدمها الطلبة في طريق الحرية والانعقاد والخلاص من الأنظمة الدكتاتورية على مدى تاريخ عراقنا الحديث.

بغداد

2011/4/7